رشيد فى ندوة تعميق سياسة الجوار مع أوروبا :

مفاوضات لتحرير تجارة الخدمات وإعفاء صادراتنا الزراعية من الجمارك

كتب ـ عبدالناصر عارف:

أعلن المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة أنه يجرى حاليا التفاوض مع الاتحاد الأوروبى لتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية للحصول على إعفاء حصص من المنتجات الزراعية والغذائية المصرية من الجمارك عند دخولها أسواق الاتحاد الأوروبى، كما يجرى التفاوض لتحرير تجارة الخدمات بين الجانبين، مشيرا إلى أن الاتحاد الأوروبى يستحوذ على أكثر من ٤٠٪من تجارة مصر الخارجية حيث زادت تجارتنا مع الاتحاد الأوروبى من ١١ مليار يورو عام ٢٠٠١ إلى ١٣,٤ مليار يورو فى عام ٢٠٠٥ لتقفز إلى ١٨,٤ مليار يورو فى ٢٠٠٦ جاء ذلك فى الكلمة التى ألقاها المهندس رشيد خلال الندوة التى نظمها اتحاد منظمات الأعمال المصرية ـ الأوروبية بمناسبة انطلاق الخطة المصرية لتفعيل سياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبى بمشاركة كل من السيد كلاوس إيبرمان رئيس المفوضية الأوروبية وسفراء الاتحاد الأوروبى بالقاهرة، والدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية ـ الأوروبية والسيد فريد خميس رئيس الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة وعدد كبير من رجال الأعمال ورؤساء منظمات الأعمال الأوروبية المصرية المشتركة وأعضائها.

رشيد محمد رشيد

وأوضح الوزير أنه يجرى حاليا تأسيس ٨ لجان فرعية خلال العام الحالى لدعم القواعد والإجراءات الخاصة بخطة العمل المصرية لسياسة الجوار مع الاتحاد الأوروبى ،وهى تختص بالسوق الداخلية والصناعة والتجارة والخدمات والاستثمار والنقل والبيئة والطاقة والمعلومات والأبحاث والتعليم والثقافة، الزراعة والمصايد والعدل والأمن والتعاون الجمركى والحوار السياسى بالإضافة إلى مجموعة عمل بشأن الهجرة والشئون الاجتماعية والقنصلية، وهذه أول خطوة نحو التنفيذ الكلى للاتفاقية بحلول عام ٢٠١٠ ، وأكد كلاوس إيبرمان رئيس المفوضية الأوروبية أن مصر شريك أساسى للاتحاد الأوروبى فى كثير من المجالات وأن الاستثمارات الأوروبية زادت بنسبة ٦٠٪ فى العام الماضى فى مصر مما يؤكد أهمية مصر على المستوى العالمى وأن الاتحاد الأوروبى يتبنى سياسة الإصلاح فى مصر وأن سياسة الجوار الأوروبية أداة لزيادة النمو الاقتصادى والسياسى والتجارى فى مصر، وسوف نقوم بمنح مساعدات تصل إلى ٥٥٨ مليون يورو فى السنوات الأربع المقبلة من خلال برنامج ميدا وهناك أولويات لقطاعات معينة مثل التعليم والصحة ومصادر الطاقة والبنية التحتية ونقل التكنولوجيا كما أن مصر سوف تشارك فى البرنامج الأوروبى للمنافسة والتحديث ICT وذلك من خلال التنسيق مع مركز تحديث الصناعة.

وأشار الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية ـ الأوروبية إلى أن تفعيل الحوار مع الاتحاد الأوروبى بصورة منظمة ومتكاملة بالتنسيق مع الوزارات المصرية المعنية هو أحد أولويات الاتحاد حيث التقى أعضاء الاتحاد مع ستة مفوضين أوروبيين عام ٢٠٠٦ وهم المعنيون بالتجارة والبيئة والشئون الخارجية والبحث العلمى والصحة وحماية المستهلك ومفوضين عام ٢٠٠٧، للشئون الخارجية والصناعةإلى جانب رؤساء بنك الاستثمار الأوروبى والبنك المركزى والأوروبى وقيادات منظمات الاتحاد الأوروبى بهدف مناقشة اليات تفعيل سبل التعاون المشترك وذلك بدعم كامل من الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية بالقاهرة.

وقال السيد فريد خميس رئيس الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة إن هذا الحدث يأتى فى إطار وضع رؤية واضحة لدور القطاع الخاص خلال هذه المرحلة التى يجرى فيها التحول من إطار اتفاقية الشراكة إلى سياسة الجوار وأثر ذلك على عملية برشلونة بأبعادها الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية لعام ٢٠١٠ والتى بدأت مناقشتها عام ١٩٩٦ لتتضمن ٢٧ دولة لتصل إلى ٣٧ دولة حاليا.

منظمات الأعمال المصرية الأوروبية تبحث تفعيل اتفاقية الشراكة ورفع الاستثمارات

نظم اتحاد منظمات الأعمال المصرية - الأوروبية بالتعاون مع الغرفة المصرية - الأوروبية المشتركة والفرقة العربية - الألمانية للصناعة والتجارة غداء عمل يوم الأحد الماضى لمناقشة دور القطاع الخاص ومنظمات الأعمال فى المرحلة القادمة من العلاقات المصرية - الأوروبية.

كان من بين المتحدثين فى الحوار المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة والدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى وكلاوس ايبرمان سفير الاتحاد الأوروبى بالقاهرة.

وقال الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية - الأوروبية أن هذا الحدث يأتى فى إطار التعاون والحوار الدائم بين الاتحاد والحكومة وهيئات الاتحاد الأوروبى

نادر رياض

حيث جمع بين سفراء دول الاتحاد الأوروبى الـ٢٧ وقيادات غرف الاتحاد المصرية - الأوروبية المشتركة واتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والمجالس السلعية ورؤساء كبرى الشركات المنتجة والمصدرة للاتحاد الأوروبى.

وصرح محمد فريد خميس، رئيس الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة بأن هذا الحدث يأتى بهدف وضع رؤية واضحة لدور القطاع الخاص فى هذه المرحلة التى يجرى فيها التحول من إطار اتفاقية الشراكة إلى سياسة الجوار وأثر ذلك على عملية برشلونة بأبعادها الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية لعام ٢٠١٠ والتى بدأت مناقشتها عام ١٩٩٦ لتتضمن ٢٧ دولة لتصل إلى ٣٧ دولة الآن.

وأضافت حسنة رشيد رئيسة الاتحاد بالإسكندرية أن الأداة المالية التى تم إنشاؤها لتوجيه المساعدة المالية لسياسة الجوار الأوروبية هى أداة سياسة الجوار الأوروبية والمشاركة والتى ستحل بالنسبة لمصر محل برنامج ميدا بدءًا من عام ٢٠٠٧ حيث تم تخصيص ٥٥٨ مليون يورو للأربع سنوات القادمة وهو أكثر مما تم تقديمه لمصر من خلال برنامج ميدا.

جريدة روز اليوسف ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٧

بحضور وزيرى التجارة والصناعة والتعاون الدولى و٢٧ سفيرا

اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية يناقش اليوم سياسة الجوار خلال المرحلة المقبلة

ينظم اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية اليوم بالتعاون مع الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة ورشة عمل حول دور القطاع الخاص ومنظمات الأعمال فى دعم سياسة الجوار خلال المرحلة القادمة مع الاتحاد الأوروبى بحضور المهندس رشيد محمد رشيد وزير التجارة والصناعة، والدكتورة فايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولى و كلاوس إيبرمان سفير الاتحاد الأوروبى.

وقال الدكتور نادر رياض رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية ان الحدث يأتى فى إطار التعاون والحوار الدائم بين الإتحاد والحكومة وهيئات الإتحاد الأوروبى وسفراء دول الإتحاد الأوروبى السبعة والعشرين وقيادات غرف الاتحاد المصرية الأوروبية المشتركة وإتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات والمجالس السلعية، ورؤساء كبرى الشركات المنتجة والمصدرة للاتحاد الأوروبى.

وأضاف رياض بأن التعاون العلمى والتكنولوجى من ضمن الأولويات مثل المشاركة في برنامج إيراسموس موندوس ومنحهة الدراسية و وبرنامج تيمبوس للتعاون الخاص بالتعليم العالي، وبرنامج العمل السابع للبحث والتطوير وغيرها من البرامج الهامة لتحديث التعليم والبحث العلمى.

وأضاف رياض بأن تفعيل الحوار مع الاتحاد الأوروبى بصورة منظمة ومتكاملة وبالتنسيق مع الوزارات المصرية المعنية هو إحدى أولويات الاتحاد حيث التقى أعضاء الاتحاد مع ستة مفوضين أوروبيين عام ٢٠٠٦ وهم المعنيون بالتجارة، والبيئة، والشئون الخارجية، والبحث العلمى، والصحة وحماية المستهلك واثنين عام ٢٠٠٧ الشئون الخارجية والصناعة، إلى جانب رؤساء بنك الاستثمار الأوروبى والبنك المركزى الأوروبى وقيادات منظمات الاتحاد الأوروبى بهدف مناقشة آليات تفعيل سبل التعاون المشترك وذلك بدعم كامل من الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية بالقاهرة.

وصرح محمد فريد خميس، رئيس الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة بأن الحدث يهدف إلى وضع رؤية واضحة لدور القطاع الخاص فى هذه المرحلة والتى يجرى فيها التحول من إطار اتفاقية الشراكة إلى سياسة الجوار وأثر ذلك على عملية برشلونة بأبعادها الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية لعام ٢٠١٠ والتى بدأت مناقشتها عام ١٩٩٦

د. نادر رياض

تتضمن ٢٧ دولة لتصل إلى ٣٧ دولة الأن.

وأضافت حسنة رشيد رئيسة الاتحاد بالإسكندرية بأن الأداة المالية التي تم إنشاؤها لتوجيه المساعدة المالية لسياسة الجوار الأوروبية هي أداة سياسة الجوار الأوروبية والمشاركة والتي ستحل بالنسبة لمصر محل برنامج "ميدا" بدءا من عام ٢٠٠٧ حيث تم تخصيص ٥٥٨ مليون يورو للأربع سنوات القادمة وهو أكثر مما تم تقديمه لمصر من خلال برنامج "ميدا"

وأضاف محمود القيسى رئيس الاتحاد بجنوب الوادى والبحر الأحمر بأنه من من خلال إتفاقية الشراكة تم منح مصر حق تصدير المنتجات الصناعية بدون أى جمارك إلى جانب حصص للمنتجات الزراعية والغذائية بدون جمارك والتى بدأت المفاوضات على زيادتها هذا الشهر إلى جانب التفاوض بشأن تحرير تجارة الخدمات حيث يشكل الأتحاد الأوروبى أكثر من ٤٠٪ من التبادل التجارى السلعى المصرى والذى تنامى من ١١ مليار يورو عام ٢٠٠١ ليصل إلى ٤،١٣ مليار يورو فى ٢٠٠٥ ليقفز إلى ٤،١٨ مليار يورو فى ٢٠٠٦,

وأضاف محمد نصير رئيس الغرفة المصرية البريطانية أن التبادل التجارى فى مجال الخدمات من أهم ما يمكن حيث يصل حجم التجارة الثنائية فى الخدمات إلى أكثر من ٥ مليار يورو سنويا. كما أصبح الاتحاد الأوروبى المستثمر الأول فى مصر حيث قفزت استثماراته المباشرة إلى ٩،٣ مليار يورو عام ٢٠٠٦ إلى جانب أكثر من ٥ مليار يورو استثمارات فى البورصة المصرية الواعدة.

وأضاف د. علاء عز أمين عام الاتحاد واتحاد الغرف التجارية بأن دعم الاتحاد الأوروبى المقدم لمصر من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١٠ سيركز على تنفيذ خطة العمل التى يتم الاتفاق عليها خاصة قطاعات التجارة والجمارك والزراعة والنقل والطاقة والعلوم مع التركيز على التنمية المستدامة وإدارة الموارد البشرية والطبيعية من خلال تحديث قطاعات التعليم والصحة إلى جانب جذب الاستثمارات في القطاعات الهامة مثل الطاقة والنقل والبيئة، كما سيتم تنحية ٥٨ مليون يورو جانبا لدعم القروض خاصة القروض المقدمة من بنك الاستثمار الأوروبي.

وصرح فؤاد يونس رئيس الغرفة المصرية الفرنسية أن اتفاقية الجوار تتيح لمصر العديد من الأليات الجديدة مثل صندوق إستثمار للجوار الذي سيتيح عملية الوصول لعمليات تمويل متزايدة تقدم للصناعة والبنية التحتية المصرية من خلال تقديم الدعم اللازم للإقراض من قبل هيئات مالية دولية.

وأضاف شريف عبد اللطيف نائب رئيس الغرفة المصرية الإيطالية بأن الاتفاقية تتيح إستخدام العديد من البرامج المتاحة لدول الاتحاد الأوروبى ودول الجوار مثل برنامج التعاون العابر للحدود والذي يهدف إلى التقريب بين المناطق الحدودية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والدول الشريكة وتعضيد هذا التعاون. والمشاركة في برامج المجتمع الأوروبي وهيئاته.